الأمم المتحدة S/2011/656

مجلس الأمن

Distr.: General
24 October 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٩١ (٢٠١١) الذي مدد به المجلس ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ففي الفقرة ٢٣ من ذلك القرار، طلب المجلس إليّ أن أقدم، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تقريرا عن التقدم المحرز في الميدان بما يشمل الأحداث الهامة التي وقعت خلال العملية الانتخابية والدعم الذي قدمته البعثة لتلك العملية، وكذلك بشأن التقدم المحرز صوب إرساء نهج منسق للأمم المتحدة. ويتناول هذا التقرير التطورات التي حدثت خلال الفترة بين تاريخ صدور تقريري في ١٢ أيار/مايو (S/2011/298) و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

ثانيا – التطورات الرئيسية

٢ – ظل الوضع عموما في معظم أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية مستقرا نسبيا. وتوالت الاستعدادات للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر بخطى متزايدة السرعة مع اكتمال عمليات تسجيل الناخبين والمرشحين. ووفقا للأرقام المؤقتة التي أعلنتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، تم تسجيل ما يزيد عن ٣٢ مليون ناخب. وسجل أحد عشر مرشحا أسماءهم في الانتخابات الرئاسية، في حين سجل نحو ١٩ ٠٠٠ مرشح أسماءهم في الانتخابات التشريعية. وباعتبار بذل جهود المساعي الحميدة وتوفير الدعم التقني واللوجيستي اللازم للانتخابات، جزءا من المسؤوليات المنوطة بالبعثة فقد انخرطت في حوار متواصل مع السلطات الكونغولية الانتخابية والحكومية ومع طائفة واسعة من الأحزاب السياسية دعما لأعمال التحضير للاقتراع.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - ولقد تدهورت الحالة الأمنية في مقاطعتي كيفو بسبب انخفاض الضغط العسكري على الجماعات المسلحة نتيجة عملية إعادة تشكيل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المضطلع بها حاليا. ويذكر أن تلك العملية التي استلزمت انسحاب القوات المسلحة من عدة مناطق، واكبتها أيضا حالات جديدة من الفرار من الخدمة في صفوفها، شملت عناصر تم إدماجها مؤخرا وارتكب بعضها انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، تعطلت الجهود التي تبذلها البعثة من أجل حماية المدنيين بشكل خطير نظرا للافتقار إلى الهليكوبترات العسكرية.

التطورات السياسية على الصعيد الوطني

٤ - في ٢٥ حزيران/يونيه، أصدر رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كابيلا، قانونا انتخابيا ينظم الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات. وفي ١٧ آب/أغسطس، تم إصدار القانون المتعلق بتوزيع المقاعد في الانتخابات التشريعية وانتخابات المقاطعات، المرفق بقانون الانتخابات والذي ينظم توزيع مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها ٥٠٠ مقعد.

٥ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، عقدت اللجنة الانتخابية في كينشاسا الاجتماع الأول لمنتدى الأحزاب السياسية بدعم من البعثة، والمعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في أفريقيا، والمعهد الديمقراطي الوطني، وحضره ٢٧٥ حزبا سياسيا من بين الأحزاب السياسية المسجلة التي يزيد عددها عن ٤٠٠ حزب. ويهدف المنتدى إلى تعزيز الحوار بين اللجنة الانتخابية والأحزاب السياسية.

٦ - وفي ٢٧ تموز/يوليه، قدم عدد من أحزاب المعارضة، من ضمنها الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والاتحاد من أجل الأمة الكونغولية وحركة تحرير الكونغو، مذكرة إلى اللجنة الانتخابية تتضمن عددا من الشروط المسبقة للتقيد بمدونة قواعد السلوك، من بينها إجراء مراجعة لسجل الناخبين. ودعت أيضا عدة أحزاب سياسية معارضة إلى تحسين الضمانات الأمنية وضمان المساواة في الوصول إلى وسائط الإعلام. وفي ١٩ آب/أغسطس، عين الرئيس كابيلا أعضاء المجلس الأعلى للمواد السمعية والبصرية والاتصالات البالغ عددهم ١٥ عضوا، هو المجلس الذي سيتولى مسؤولية تنظيم وسائط الإعلام وكفالة حريتها وضمان المساواة بين الأحزاب السياسية في فرص الوصول إليها.

٧ - وفي ٢٤ آب/أغسطس، اختار نحو ٧٠ حزبا سياسيا معارضا إتيين تشيسيكيدي زعيم حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي ليكون مرشحهم الرئاسي المشترك. وفي ١ أيلول/سبتمبر، اعتمدت حركة تحرير الكونغو والاتحاد من أجل الأمة

الكونغولية، وأحزاب سياسية معارضة أخرى برنامجا للحكومة ولكنها لم تختر مرشحا رئاسيا. ومع أن الأغلبية الرئاسية، وهي مجموعة من الأحزاب السياسية المتحالفة مع الحزب الحاكم، قد اختارت الرئيس كابيلا ليكون مرشحها الرئاسي، أعلن الرئيس كابيلا في ٢١ آب/أغسطس اعتزامه خوض الانتخابات باعتباره مرشحا مستقلا، على غرار ما قام به في عام ٢٠٠٦.

٨ - وسجل أحد عشر مرشحا أسماءهم في الانتخابات الرئاسية، وهم آدم بومبول (مستقل)؛ وجون أنديكا دجامبا (تحالف الكونغوليين القوميين المؤمنين)؛ وليون كينغو وا دوندو (اتحاد قوى التغيير)؛ وموكيندي كاماما جوسويه (مستقل)؛ وفيتال كامريه (الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية)؛ ونيسيفور كاسيسي ماليلا (اتحاد صحوة وتنمية الكونغو)؛ وأوسكار لوكومونا كاشالا (الاتحاد من أجل إعادة بناء الكونغو)؛ ونزانغا موبوتو نغبانغاوي فرانسوا جوزيف (اتحاد الديمقراطيين الموبوتيسيين)؛ ومبوسا نياموبسي (التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة كيسنغاني للتحرير؛ وإتيين تشيسيكيدي (الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي).

٩ - وإزاء استمرار بعض الأحزاب السياسية المعارضة في إبداء القلق فيما يتعلق بمخالفات يدعى ارتكابها في عملية تسجيل الناخبين، أعلنت اللجنة الانتخابية في ٢ أيلول/سبتمبر، اعتزامها تمكين الخبراء الذين تعينهم الأحزاب السياسية من الاطلاع على خادومها المركزي ومنحهم فرصة التحقق من بيانات تسجيل الناخبين. وكان هذا الإعلان في أعقاب مسيرات جماهيرية نظمت في ١ أيلول/سبتمبر في كينشاسا وغوما ولوبومباشي وتشيكابا، لا سيما من جانب مؤيدي حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، للاحتجاج على المخالفات التي يدعى ارتكابها. واستخدمت الشرطة الوطنية في بعض الأحيان غازات مسيلة للدموع وأطلقت أعيرة حية في الهواء لتفريق المتظاهرين، الذين تم احتجاز العديد منهم ثم أفرج عنهم في وقت لاحق.

١٠ - وعلى إثر تسجيل السيد تشيسيكيدي للترشح في الانتخابات الرئاسية في ٥ أيلول/سبتمبر، أضرم أشخاص يدعى أنهم من أنصار حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي النار في مكتب فرعي لحزب الشعب من أجل إعادة البناء والتنمية. وفي وقت لاحق، قام أشخاص يدعى أنهم من أنصار حزب الشعب من أجل إعادة البناء والتنمية بإحراق وتدمير مرافق لمحطة تلفزيونية يمتلكها أحد أنصار حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي. وفي وقت مبكر من يوم ٦ أيلول/سبتمبر، أشعل أفراد مسلحون النار في مقر حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي في كينشاسا. وتشير الأنباء إلى

مقتل مدني واحد وإصابة العديدين خلال تلك الحوادث. وتدخلت الشرطة الوطنية الكونغولية من أجل استعادة النظام.

١١ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر، عقدت اللجنة الانتخابية، بدعم من البعثة والمعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في أفريقيا والمعهد الديمقراطي الوطني اجتماعا ثانيا لمنتدى الأحزاب السياسية في كينشاسا. وشارك ما يربو على ٢٠٠ حزب سياسي في الاجتماع حيث وقّعت جميعا، باستثناء الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والأحزاب السياسية المعارضة المتحالفة معه، على مدونة قواعد السلوك.

١٢ - وظلت الفترة السابقة للحملات الانتخابية يشوبها انتهاكات لحقوق الإنسان من منطلق دوافع سياسية. ومنذ حزيران/يونيه، سجلت البعثة ٤٥ حادثا متعلقا بالانتخابات تستهدف أعضاء المعارضة السياسية ومؤيديها والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وما يزيد عن ٨٠ اتهاما بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان تتعلق بالعملية الانتخابية، وهي في المقام الأول انتهاكات لحرية التعبير، وحرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات والحق في السلامة البدنية. ومن بين هذه الانتهاكات، أبلغ كل من حزب الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية والاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي عن حالات تقييد لممارسة الأنشطة السياسية تشمل الاعتقال والعنف ضد المؤيدين من جانب عناصر من الأمن الوطني. وفي الوقت نفسه، لم تسيطر بعض الأحزاب السياسية، سواء من المعارضة أو من الأغلبية الرئاسية، بالقدر الكافي على أتباعها وأسهمت في أعمال العنف والإخلال بالنظام العام خلال المسيرات والمظاهرات السياسية.

١٣ - في ٢٩ حزيران/يونيه في تشيمبولو، مقاطعة كاساي الغربية، ألقي القبض على عضو بحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي مع اثنين من أقاربه وفقد الوعي بعد ادعاء تعرضه للضرب على أيدي أفراد الشرطة. وأطلق سراحهم في ٥ تموز/يوليه. وفي ٩ تموز/يوليه في كينشاسا، أصدر وزير الاتصالات والإعلام مرسوما بإغلاق إحدى شبكات الإذاعة والتلفزيون المحلية التي تنتمي إلى أحد مؤيدي تشيسيكيدي، وذلك بادعاء أنها تبث برامج تحرض على العنف العام. وأعيد فتح الشبكة في ١٥ تموز/يوليه. وفي ١٥ آب/أغسطس، وجه كيزيتو موشيزي، المتحدث باسم حزب الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية في مقاطعتي كيفو، رسالة إلى الرئيس كابيلا، ناشده فيه حمايته في أعقاب ادعاءات تهديدات بالقتل يُدعى أنه تلقاها. وفي ١ أيلول/سبتمبر، قامت عناصر من القوات المسلحة والشرطة الوطنية بتفريق مظاهرة لأعضاء الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي في مبوجي - مايي، كاساي الشرقية، على الرغم من إخطار السلطات بها في

وقت سابق. ويدعى أن قوات الأمن أطلقت أعيرة نارية في الهواء واستخدمت الغازات المسيلة للدموع لتفريق التجمهر. وتشير الأنباء إلى إلقاء القبض على ٣٥ شخصا وتعرضهم للضرب قبل الإفراج عنهم في نفس اليوم.

مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وماني‌يما وكاتانغا

١٤ - في مقاطعة كيفو الشمالية، استمرت القوات التابعة للقوى الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات الكونغولية المسلحة في نشاطها. وعززت الجبهة الديمقراطية الأوغندية المتحدة وجودها في مناطق بيني ولوبيرو. وجرى تمديد عملية إعادة تشكيل القوات المسلحة في مقاطعتي كيفو، التي كان من المقرر أن تنتهي في حزيران/يونيه. واستمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير حالات الفرار من الخدمة العسكرية ورفض بعض من عناصر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والوطنيين المقاومين الكونغوليين السابقة التي أُدمجت في القوات المسلحة والشرطة الوطنية الانتشار خارج مناطق العمليات الخاصة بها. وكان أحد الأعضاء السابقين في حركة الوطنيين المقاومين الكونغوليين، وهو العقيد زابولوني، قد رفض أوامر إعادة الانتشار الصادرة في ١١ آب/أغسطس واستمر في إدارة هياكل موازية للقيادة والتحكم في إطار الشرطة الوطنية في لوشبيري، في منطقة ماسيسي، في مقاطعة كيفو الشمالية. إلا أنه في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، شارك العقيد زابولوني في احتفال لتنصيب قائد جديد للشرطة الوطنية في منطقة ماسيسي. وحال السكان المحليون المحتجون على سجله في مجال حقوق الإنسان دون إقامة احتفال في ٨ تشرين الأول/أكتوبر لتنصيب العقيد زابولوني قائدا للشرطة الوطنية الكونغولية في منطقة روتشوروز

١٥ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، سجلت اللجنة الانتخابية ترشح قائد منطقة مايي - مايي العقيد تشيكا للانتخابات التشريعية الوطنية في منطقة واليكالي، في مقاطعة كيفو الشمالية. والعقيد تشيكا مطلوب القبض عليه ومحاكمته بدعوى ضلوعه في أعمال اغتصاب جماعي وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها ائتلاف من الجماعات المسلحة على امتداد محور كيبوا - مبوفي في منطقة واليكالي بين ٣٠ تموز/يوليه و ٢ آب/ أغسطس ٢٠١٠.

١٦ - وفي مقاطعة كيفو الجنوبية، أدت عملية إعادة التشكيل إلى حدوث الكثير من حالات الفرار من الخدمة من جانب بعض من العناصر التي كانت سابقا تتبع جماعات مسلحة وجرى إدماجها في القوات المسلحة، لا سيما من عناصر الوطنيين المقاومين الكونغوليين والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والقوى الجمهورية الاتحادية. وكانت هذه

العناصر، إلى جانب عناصر أخرى من القوات المسلحة ضالعة في أعداد متزايدة من حوادث العنف التي لوحظت في جميع أنحاء المقاطعة.

١٧ - وأبلغ أيضا بأن عناصر من مايي - مايي يوكوتومبا تعمل على تعزيز تعاونها مع القوات التابعة للقوى البوروندية الوطنية للتحرير، التي تراجعت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومع القوات التابعة للقوى الديمقراطية لتحرير رواندا، في جنوب مقاطعة كيفو الجنوبية. واضطلع تحالف يوكوتومبا بعدد من الأنشطة الإجرامية المزعزعة للاستقرار، بما في ذلك نصب أكمنة بشكل متكرر للمركبات على محور ماسيسي - أوفيرا، مع اختطاف اثنين من المسؤولين الكونغوليين المحليين، وسرقة ماشية، والقيام بأعمال القرصنة في بحيرة تنغانيقا، والهجوم على المواقع البحرية والبرية التابعة للقوات المسلحة وعلى المركبات المدنية. وتفيد التقارير أيضا بأن التحالف ضالع في أعمال استغلال وتهريب الذهب والنحاس والقصدير التي يتم تعدينها حول شبه جزيرة أوبواري وقرب الحدود مع شمال كاتانغا مع ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

١٨ - وفي الفترة بين ٣١ أيار/مايو و ١٣ حزيران/يونيه، وبين ٥ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر، أجرت البعثة خمس عمليات عسكرية منفصلة لملء الفراغ الأمني وتعزيز حماية المدنيين في مناطق كاليهي، ووالونغو، وموينغا، وأوفيرا في مقاطعة كيفو الجنوبية. وفيما بين ٢٣ آب/أغسطس و ١٣ أيلول/سبتمبر، شنت القوات المسلحة عملية عسكرية ضد مايي - مايي يوكوتومبا تهدف إلى الحد من أنشطتها، ولكنها لم تسفر إلا عن نتائج محدودة.

١٩ - وأُحرز تقدم محدود فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات السلام المؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ المبرمة بين الحكومة والجماعات الكونغولية المسلحة، بما في ذلك المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وفي ٢١ حزيران/يونيه، عقدت الحكومة اجتماعا للجنة الوطنية للمتابعة في كينشاسا، أعقبه مشاورات أجراها مع أصحاب المصلحة، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والأمن بصفته رئيس اللجنة. وأنشأت سلطات المقاطعات سبع لجان محلية تجريبية دائمة للمصالحة في مناطق روتوشورو، ونييراغونغو، وماسيسي.

مقاطعة أورينتال

٢٠ - شهد شهر آب/أغسطس انخفاضاً في عدد الهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة على المدنيين في منطقتي أويلي العليا والسفلى. وأشارت تقارير عديدة إلى أن عناصر جيش الرب للمقاومة، بما فيها العناصر الناشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ربما تكون بصدد إعادة تنظيم صفوفها في منطقة أوبو في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢١ - وقد واصلت القوات المسلحة تنفيذ عمليات عسكرية ضد جيش الرب للمقاومة بدعم من البعثة وبالتنسيق مع قوات الدفاع الشعبية لأوغندا. وأُجريت ثماني عمليات عسكرية منفصلة في أويلي العليا، بهدف حماية السكان مع التركيز بوجه خاص على مناطق دونغو ودوروما وبانغادي. وفي ٣ حزيران/يونيه، يسرت البعثة إرسال كتيبة من الجيش الكونغولي، دربتها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أويلي العليا. وقُدم المزيد من الدعم وفقا لسياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم من الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها وهي السياسة التي كانت تسمى سابقا بسياسة الدعم المشروط. وعرضت البعثة أيضاً دعم عملية التخطيط التي ينفذها الاتحاد الأفريقي والتي ترمي إلى وضع استراتيجية إقليمية للتصدي لجيش الرب للمقاومة، استجابة لطلب قدمته مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٢٢ - وفي الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيار/مايو، قامت بعثة تقييم مشتركة بين الإدارات تابعة للأمم المتحدة، بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وأوغندا، وأجرت أيضاً مشاورات مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وضمت البعثة ممثلين عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي، وشاركت في قيادتها إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام. وتشير النتائج التي توصلت إليها البعثة إلى أن جيش الرب للمقاومة تحول إلى تشكيلة من المجموعات الصغيرة التي تلجأ إلى مهاجمة المدنيين العزل من أجل البقاء. ولئن كانت الهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة لا تشكل تهديداً خطيراً للأمن الوطني، فإنها لا تزال تسفر عن تكاليف إنسانية باهظة وتُقترف دون أن يطال مرتكبيها العقاب. وفي الوقت ذاته، أشارت البعثة إلى انتشار الهجمات المنفذة ''على سبيل المحاكاة'' من قبل جماعات مجهولة مسلحة أو مجرمين. ولاحظت البعثة أيضاً تفاوتاً في تقييم البلدان المتضررة من أنشطة جيش الرب للمقاومة للتهديد الذي تمثله تلك المجموعة المسلحة، وهو ما يشير إلى عدم وجود تنسيق كاف بين تلك البلدان.

٢٣ - وفي مقاطعة إيتوري، أجرت القوات المسلحة خمس عمليات عسكرية منفصلة بدعم من البعثة تصديا لأنشطة الجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو وجبهة المقاومة الوطنية في إيتوري، وهي عمليات أدت إلى إضعاف القدرة القتالية لهاتين الجماعتين بشكل جزئي.

الحالة الإنسانية

٢٤ - تشير التقديرات إلى أن نحو ١,٥٧ مليون شخص لا يزالون مشردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، منهم مليون شخص في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية، وزهاء ٠٠٠ ٤٤٤ في مقاطعة أورينتال. وأكثر من نصف المشردين في مقاطعة أورينتال هم في منطقة أويلي العليا. وازداد عدد المشردين داخلياً في شمال كيفو الشمالية ومقاطعة أورينتال وشمالي كاتنغا. وارتفع عدد المشردين داخلياً في منطقة تنجانيقا ومقاطعة كاتانغا ليتجاوز ٠٠٠ ٧١ مشرد، نتيجة لانعدام الأمن في كيفو الجنوبية. ولا تزال إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية محدودة بسبب اتساع رقعة انعدام الأمن ورداءة البنية الأساسية للطرق. وبين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر، سُجلت ١٣٣ حادثة أمنية تعرض لها العاملون في المجال الإنساني في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية. أما في مقاطعة إكواتور، فقد بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم المساعدة إلى العائدين من الكونغو من تلقاء أنفسهم.

٢٥ - وفي اجتماع ثلاثي الأطراف عُقد في الفترة من ٦ إلى ٨ حزيران/يونيه، بين أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جرى التوصل إلى اتفاق يتعلق بالعودة الطوعية لـ ٠٨٥ ٤٣ لاجئاً أنغولياً يعيشون في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي اجتماع ثلاثي الأطراف عقد في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تموز/يوليه، بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جرى الاتفاق على شروط العودة الطوعية لـ ٠٠٠ ٣٢ من رعايا جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يعيشون في أوغندا.

٢٦ - وتفشى وباء الكوليرا من مقاطعة أورينتال لينتشر في باندوندو وإكواتور وكينشاسا. وسُجل، في هذه المقاطعات الأربع، ما يربو على ٦ ٣٢٥ حالة إصابة، منها ٣٢٨ حالة وفاة. وفي ٢٠ تموز/يوليه، وافق الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ على تخصيص ٤ ملايين دولار للتصدي لهذا الوباء. وكانت هناك ٣٦٨ ١١٥ حالة إصابة بالحصبة، انتهت ٤١٠ ١ منها إلى الوفاة. وسُجلت تسع وثمانون حالة إصابة بشلل الأطفال في باندوندو والكونغو السفلى وكينشاسا.

٢٧ - ولا تزال مستويات سوء التغذية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثيرة للقلق. ذلك أن زهاء ١,٤ مليون طفل تحت سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد، وتتركز هذه الحالات بشكل رئيسي في المقاطعات الغربية، أي في أورينتال، وإكواتور، وباندوندو، والكونغو السفلى، ومقاطعتي كاساي.

التطورات الإقليمية

٢٨ - استمرت العلاقة المتوترة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا مع تواصل عمليات طرد المواطنين الكونغوليين من أنغولا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي عمليات أفادت التقارير بأن بعضها كان مصحوباً بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، منها العنف الجنسي. وبين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس، طُرد ٥٤٢ ٩٧ من رعايا الكونغو من أنغولا. وأُجري عدد من الزيارات الرفيعة المستوى إلى عاصمتي هذين البلدين، منها زيارة قام بها الرئيس كابيلا إلى لواندا في ٤ آب/أغسطس، واجتمع فيها بالرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس. وقد حضر الرئيس كابيلا، في ١٧ آب/أغسطس، اجتماع قمة عقدته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في لواندا.

٢٩ - وفي ١٤ تموز/يوليه، وفي إطار متابعة الاجتماع الذي عُقد في ١٧ آذار/مارس في كاسيسي، بأوغندا، التقى وزيرا دفاع جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا لمناقشة التقدم المحرز في التصدي لوجود جيش الرب للمقاومة وتحالف القوى الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورحب الوزيران باتخاذ الاتحاد الأفريقي مبادرة للتعاون الإقليمي بشأن جيش الرب للمقاومة، أيدها الاتحاد الأفريقي في اجتماع القمة الذي عُقد في مالابو، بغينيا الاستوائية، في الفترة بين ٢٣ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه. ورحبا أيضاً بالتعاون المتواصل بين القوات المسلحة الكونغولية والقوات المسلحة الأوغندية في تنفيذ العمليات العسكرية التي تستهدف جيش الرب للمقاومة. وأعقب الاجتماع إجراء مزيد من المشاورات بين رئيسي أركان الدفاع الكنغولي والأوغندي في ١٥ تموز/يوليه. ومتابعة لهذا الاجتماع، وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، التقى في كينشاسا وزراء دفاع أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، واعتمدوا ضمن ما اعتمدوه، تقرير يقيم العمليات التي استهدفت جيش الرب للمقاومة. وقد حضر هذه الاجتماعات ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقائد قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٠ - وفي اجتماع لوزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى عُقد يومي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه، اعتمد الوزراء توصيات تتعلق بالتعاون الإقليمي في مجالات الطاقة والبنى الأساسية والزراعة، ونوقشت مسألتا مراقبة الحدود والأمن.

التقدم الذي أحرزته البعثة في تنفيذ ولايتها

حماية المدنيين

٣١ - ما فتئت البعثة تعطي الأولوية لحماية المدنيين من خلال تطبيق استراتيجية حماية المدنيين التي تُنفذ على نطاق منظومة الأمم المتحدة. إلا أن النقص الحاد في الهليكوبترات المتعددة الأغراض والهليكوبترات الهجومية، أدى إلى إضعاف جهود حماية المدنيين بقدر كبير (انظر الفقرة ٦٦). وتم تأجيل تنفيذ العمليات المشتركة مع القوات المسلحة، وتأخير التحقيقات في الادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وكذلك بعض عمليات نشر القوات في نقاط الحماية. وفيما يتعلق بقوات البعثة، واجهت العمليات المنفذة في جميع أنحاء المنطقة الشرقية قيوداً شديدة، شملت ١١ من قواعد عمليات السرايا والعمليات المؤقتة في كيفو الشمالية، و ١٥ قاعدة في مقاطعة أورينتال تعمل في مناطق يتراوح مستوى الخطر فيها من متوسط إلى مرتفع، قُيدت عملياتها بشدة بسبب نقص الهليكوبترات الهجومية.

٣٢ - ومع ذلك، وسعت البعثة نطاق استخدام بعض الأدوات المبتكرة لحماية المدنيين. ففي أعقاب تقييمها للأثر الإيجابي الذي أحدثه نشر مساعدين لشؤون الاتصال المجتمعي في قواعدها العسكرية لتعزيز الحوار مع المجتمعات المحلية، جرى توظيف ٤٠ مساعداً إضافياً لشؤون الاتصال المجتمعي لتعيينهم في ٢٤ قاعدة إضافية من قواعد عمليات السرايا والعمليات المؤقتة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ تشغيل ٤٣ من شبكات إنذار المجتمعات المحلية التي تمكن المجتمعات المحلية النائية المعرضة للخطر من الاتصال هاتفياً بمساعدي شؤون الاتصال المجتمعي. وبدأت البعثة أيضاً في توسيع نطاق شبكات إنذار المجتمعات المحلية ليشمل ٢٠ منطقة إضافية.

الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات

٣٣ - في ١٧ تموز/يوليه، أعلنت اللجنة الانتخابية عن الانتهاء من مراجعة سجلات الناخبين بمجموع أولي بلغ ٦٤٠ ٠٢٤ ٣٢ ناخباً. وعلى هذا الأساس، ووفقاً لقانون توزيع المقاعد حسب الدوائر الانتخابية في الانتخابات التشريعية وانتخابات المقاطعات (انظر الفقرة ٤)، أُعيد توزيع مقاعد الجمعية الوطنية بين المقاطعات. واستناداً إلى عدد الناخبين المسجلين، أُبقي على عدد المقاعد في الجمعية الوطنية البالغ ٥٠٠ مقعد. وقد خسرت مقاطعة كينشاسا سبعة مقاعد؛ وخسرت كل من مقاطعتي باندوندو وأورينتال مقعدين؛ وخسرت كل من مقاطعتي الكونغو السفلى وكيفو الشمالية مقعداً واحداً. وكسبت مقاطعة إكواتور أربعة مقاعد؛ وكسبت مقاطعة كاتانغا ثلاثة مقاعد؛ بينما كسبت

كل من مقاطعتي كاساي ومقاطعتي مانييما مقعدين. وارتفع عدد المقاعد المخصصة لمجالس المقاطعات من ٦٩٠ مقعداً إلى ٧٨٠ مقعداً.

٣٤ - وفي إطار الالتزام بالجدول الزمني للانتخابات، افتُتح عدد من مراكز تسجيل المرشحين في ٤ آب/أغسطس، فيما قامت اللجنة الانتخابية باستهلال العملية الرسمية لتسجيل المرشحين في ١٨ آب/أغسطس، في أعقاب سن قانون توزيع المقاعد الانتخابية. ونُشرت القائمة النهائية بأسماء المرشحين للانتخابات الرئاسية في ٢٧ أيلول/ سبتمبر. ومن المتوقع أن تنشر اللجنة القائمة النهائية بأسماء المرشحين لانتخابات الجمعية الوطنية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، فور الانتهاء من النظر في الطعون.

٣٥ - وما فتئت البعثة تمد اللجنة الانتخابية بالدعم التقني واللوجستي، بما فيه ما يتعلق بنشر المواد الانتخابية. غير أن شراء هذه المواد وتسليمها تأخر تأخراً شديداً، فقد بدأ وصولها في ١٥ أيلول/سبتمبر. وأكملت البعثة توزيع ٤٠ في المائة من المواد الانتخابية جواً إلى ١٥ مركزاً. وبدأت البعثة أيضاً توزيع المواد على بعض من المراكز الفرعية البالغ عددها ٢١٠ مركزاً. ويتوقع أن تقوم اللجنة الانتخابية بإيصال المواد الانتخابية إلى المراكز الفرعية براً، ومنها إلى أكثر من ٠٠٠ ٦٢ مركز اقتراع، وفقاً لخطتها اللوجستية. واقتضى استمرار تأخر هذه العملية إدخال تعديلات بصفة منتظمة على الخطة اللوجستية.

٣٦ - والتزم عدد من الشركاء بنشر مراقبين للانتخابات. فقد التزم الاتحاد الأوروبي بنشر نحو ١٢٠ مراقباً دولياً، بينما التزم مركز كارتر بإرسال ٦٠ مراقباً دولياً. وبدأ كل من الاتحاد الأوروبي ومركز كارتر نشر أفرقتهما المتقدمة. وتعتزم الكنيسة الرسولية نشر ٠٠٠ ٣٠ مراقباً وطنياً في جميع أنحاء البلد، سيجري تدريب ٠٠٠ ٦ منهم ونشرهم بمساعدة مركز كارتر. أما المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا، فقد تعهد بتدريب ٠٠٠ ٨ مراقب وطني من خلال أربع شبكات مختلفة للمجتمع المدني تضم مجموعات شبابية ونسائية. ويتوقع أن تتقدم جهات أخرى بمزيد من الالتزامات.

٣٧ - وهناك ما مجموعه ١٠ من وحدات شرطة التدخل السريع تلقت أو تتلقى حالياً تدريباً في مجال أمن الانتخابات. وفي هذا الصدد، أنجزت البعثة دورات تدريبية لتجديد معلومات خمس من هذه الوحدات في كينشاسا، ويتوقع أن تنجز تدريب وحدة أخرى في منتصف تشرين الأول/أكتوبر. وأتمت حكومة فرنسا تدريب وحدتين من وحدات شرطة التدخل السريع. وأتمت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تدريب وحدة من وحدات شرطة التدخل السريع. والتزمت حكومة الولايات المتحدة بتقديم ٠٠٠ ٥٠٠ دولار من المبلغ اللازم لتجهيز الوحدة التي دربتها البعثة والمقدر بـ ٣ ملايين دولار. ولم ترد تبرعات

إضافية لتزويد الوحدات بالمعدات الأساسية غير الفتاكة. وواصلت البعثة توفير التدريب الأمني المتخصص لضباط الشرطة الوطنية على مستوى المقاطعات تحضيراً للانتخابات العامة، مع التركيز على جمع المعلومات وحماية مراكز الاقتراع. وجرى تدريب نحو ١١ ٠٩٩ من أفراد الشرطة، منهم ٧٠٧ نساء، ولا يزال التدريب متواصلاً.

تحقيق الاستقرار والتقدم المحرز في تنفيذ نهج منسق في الأمم المتحدة إزاء بناء السلام

٣٨ - بالإضافة إلى الاستراتيجية المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بحماية المدنيين، وضعت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري بالتعاون مع الحكومة أطرا برنامجية الهدف منها تعزيز التنسيق والتقدم في عملية تحقيق الاستقرار، وإحراز تقدم على نحو متزايد صوب بلوغ أهداف بناء السلام، وهذه الأطر هي: الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار؛ وبرنامج توطيد السلام؛ والاستراتيجية الشاملة لمكافحة العنف الجنسي؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعدد السنوات لدعم العدالة. ولكفالة الاتساق وتحديد الإجراءات المشتركة التي تسهم في تحقيق أهداف بناء السلام، يجري إدماج تلك الأطر البرنامجية في إطار الأمم المتحدة الانتقالي، وهو إطار استراتيجي يحدد الأهداف المشتركة المستمدة من الولاية المنوطة بالبعثة ومن أهداف فريق الأمم المتحدة القطري ابتغاء الانتقال بالتدريج في نهاية المطاف من حفظ السلام إلى بناء السلام.

٣٩ - واستمر التقدم في تنفيذ الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار، من أجل دعم برنامج الحكومة لتحقيق الاستقرار في المناطق الخارجة من النزاع. وفي ٢٤ أيار/مايو، عقدت اللجنة التوجيهية للاستراتيجية آنفة الذكر اجتماعا في كينشاسا أجازت فيه خطة عمل لتعزيز الأنشطة الجارية وتحديد الأولويات البرنامجية في المستقبل. وشيدت جهات شريكة في إطار الاستراتيجية ١٨ مرفقا من مرافق الإدارة العامة وسلمتها إلى السلطات الوطنية. وصُرف ما يقرب من ٧٠ في المائة من مبلغ قدره ٢٤٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة جُمع لدعم تنفيذ الاستراتيجية. بيد أن اضطراب الحالة الأمنية في المقاطعات الشرقية عرقل جهود تحقيق الاستقرار في عدد من المناطق.

٤٠ - وقد شارفت عملية وضع برنامج لتوطيد السلام في المحافظات الغربية ومقاطعة كاتانغا التي يقوم بها كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على الاكتمال. وتتمثل أهداف البرنامج في دعم تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتمكين الدولة الكونغولية من بسط سلطتها في جميع أنحاء البلد، وتعزيز قدرات المجتمعات المحلية في مجال التصدي للصدمات التي تنجم عنها أضرار، وإتاحة الفرص الاقتصادية للشباب العاطلين والفئات

الأخرى المعرضة للخطر الشديد. ولدعم تنفيذ البرنامج، يجري إنشاء ثلاثة مكاتب مشتركة بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في مقاطعات الكونغو السفلى وكاساي الشرقية وكاساي الغربية. وفي أثناء عملية نقل القيادة بالتدريج من البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري في تلك المقاطعات، سيتولى منسقو الأمم المتحدة للمناطق رئاسة المكاتب المشتركة حيث ستوفر لهم الجهات المانحة التمويل من خلال فريق الأمم المتحدة القطري.

حقوق الإنسان

٤١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان بالبعثة توثيق انتهاكات حقوق الإنسان كعمليات القتل والاختطاف والسخرة وأعمال النهب والعنف الجنسي التي ارتكبتها عناصر من القوات المسلحة بالإضافة إلى الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية، ولا سيما القوات التابعة للقوى الديمقراطية لتحرير رواندا، وجيش الرب للمقاومة، وفصائل الماي ماي، في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى تموز/يوليه، وثّق المكتب ٣٠٠ انتهاك لحقوق الإنسان منسوبة إلى الجماعات المسلحة، و ٣٢٠ انتهاكا لحقوق الإنسان ارتكبتها عناصر من القوات المسلحة. وظل معدل تواتر انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما المرتبطة منها بالعمليات العسكرية الجارية كالاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني وأعمال النهب والاغتصاب مرتفعا. وواصل المكتب رصده الوثيق لحالة حقوق الإنسان لأعضاء الأحزاب السياسية المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين (انظر الفقرتين ١٢ و ١٣).

٤٢ - وفي شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، أجرى مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان تحقيقات في موتونغو وكيبوا وبينغا بناء على تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان من بينها عمليات اغتصاب جماعي وقعت في أعقاب اشتباكات نشبت بين الماي ماي شيكا ومقاتلين تابعين للتحالف من أجل كونغو حر ذي سيادة في حزيران/يونيه، في موتونغو والقرى المحيطة بها في إقليم واليكالي الواقع في كيفو الشمالية. وأظهرت التحقيقات أن ٨٠ شخصا، بينهم ١٢ قاصرا ورجل واحد، وقعوا ضحايا اغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي على يد عناصر من الجماعات المسلحة. ووقع ما يزيد على ٤٠ شخصا ضحايا للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ووُثقت أعمال نهب واسعة النطاق وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان.

٤٣ - وتفيد التقارير بأنه في الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر، قام نقيب في القوات المسلحة ومعه مجموعة من الرجال تضم جنود مسرحين ومدنيين باغتصاب وتعذيب ٨٢ امرأة من بينهن تسع قاصرات، وبإساءة معاملة ٢٢ شخصا، وذلك في ٢٣ قرية بمنطقة

كاسونغولوندا الواقعة في مقاطعة باندوندو. وتقدم البعثة الدعم للسلطات الكونغولية للتحقيق في تلك الحوادث.

٤٤ - ومن ٦ إلى ١١ تموز/يوليه، قدمت البعثة الدعم لنشر فريق مشترك للتحقيق في قرية ناكيبليه والمناطق المحيطة بها في إقليم فيزي الواقع في كيفو الجنوبية، من أجل التحقيق في تقارير عن مزاعم بشأن عمليات اغتصاب ونهب جماعيين ارتكبتها عناصر سابقة من القوات المسلحة بقيادة العقيد كيفارو فيما بين ٩ و ١٢ حزيران/يونيه. ونُشر فريق ثان في المنطقة في الفترة الواقعة فيما بين ١٠ و ١٥ آب/أغسطس. وأثبت هذان الفريقان أن انتهاكات لحقوق الإنسان ومنها العنف الجنسي والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والسخرة، ارتكبت في ناكيبليه والقرى المحيطة بها، ولكنهما لم يتمكنا من التحقق من حجم تلك الحوادث. وأدت وعورة التضاريس والمناخ السياسي المشحون إلى تعقيد عملية التحقيق. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، أطلق المدعي العام العسكري بكيفو الجنوبية تحقيقا قضائيا في تلك الأحداث، ولا يزال التحقيق جاريا. أما العقيد كيفارو فلم يعتقل رهنا بما تسفر عنه التحقيقات من نتائج.

٤٥ - وفي ٦ تموز/يوليه، نشرت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التقرير النهائي المتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الاغتصاب الجماعي، التي ارتكبها تحالف من مقاتلين تابعين لمجموعات مسلحة على امتداد محور كيبوا - مبوفيكس في إقليم واليكالي الواقع في كيفو الشمالية، في الفترة ما بين ٣٠ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس ٢٠١٠. وخلص التقرير إلى أن ما لا يقل عن ٣٨٧ مدنيا قد وقعوا ضحية للاغتصاب أثناء الحادثة، وكان من بينهم ٣٠٠ امرأة و ٣ رجال و ٥٥ فتاة و ٩ فتيان. وفيما يتعلق بالمقدم ماييلي، الذي يُدعى ضلوعه في الحادثة، فهو رهن الاعتقال لكنه لم يحاكَم بعدُ، ولم تجرِ أي اعتقالات أخرى بشأن الحادث.

٤٦ - وفي ٢٢ تموز/يوليه، نشرت البعثة ومفوضية حقوق الإنسان تقريرهما المتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الاغتصاب الجماعي، التي ارتكبها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، رجال يرتدون الزي العسكري حددهم مصادر مختلفة بأنهم جنود تابعون للقوات المسلحة في قريتَي بوشاني وكالامباهيرو الواقعتين في منطقة ماسيسي بكيفو الشمالية. ولم تتخذ السلطات الكونغولية أي إجراء فيما يتصل بهذه القضية.

٤٧ - وفي ٢٢ آب/أغسطس، رفض مجلس الشيوخ بالإجماع مشروع القانون المتعلق بإنشاء وتنظيم وتسيير أعمال المحكمة المتخصصة في مجال حقوق الإنسان والمكلفة بمكافحة

جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وكان إنشاء المحكمة إحدى التوصيات الواردة في تقرير عملية التوثيق المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وقد وثّق التقرير لأخطر انتهاكات لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة من آذار/مارس ١٩٩٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وأشار مجلس الشيوخ إلى التناقضات التي ينطوي عليها المشروع مع اختصاص المحاكم الوطنية المختلفة ومع الدستور، وذهب إلى تفضيل تعزيز النظام القضائي الكونغولي.

٤٨ - وأُحرز بعض التقدم في مجال مكافحة الإفلات من العقاب. ففي ٢٣ حزيران/يونيه، وبعد محاكمة استمرت سبعة أشهر للمتهمين بقتل فلوريبير شيبيا، المدافع عن حقوق الإنسان، واختفاء سائقه فيديل بازانا، أصدرت المحكمة العسكرية في كينشاسا حكما بالإعدام على أربعة من رجال الشرطة، ثلاثة منهم غيابيا. وحُكم كذلك على ضابط واحد بالسجن المؤبد وبُرئت ساحة ثلاثة آخرين. وفي ٥ آب/أغسطس، بدأت أمام محكمة كينشاسا العسكرية محاكمة العقيد سافاري، وهو واحد من خمسة ضباط تابعين للقوات المسلحة يُزعم أنهم ارتكبوا أعمال عنف جنسي وردت أسماؤهم في قائمة قدمها للرئيس كابيلا وفد زائر من مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠٠٩. ولا تزال محاكمة الجنرال جيروم كاكوافو بوكانديه جارية حتى حينه. وفي ١٦ آب/أغسطس، أدانت محكمة بوكافو العسكرية في كاليهي مقاتلين اثنين من مقاتلي القوات التابعة للقوى الديمقراطية لتحرير رواندا فأصدرت حكما بالسجن مدى الحياة على أحدهما وحكما بالسجن مدة ٣٠ عاما على الآخر لضلوعهما في جرائم بحق الإنسانية، من بينها الاغتصاب والقتل، ارتكبت في كيفو الجنوبية في الفترة الواقعة فيما بين حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

العنف الجنسي

٤٩ - لا يزال انتشار العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيّما المناطق المتضررة من النزاع التي لم تبسط فيها الدولة سلطتها، يشكل مسألة تثير القلق. وتوالى ورود أنباء عن أعداد كبيرة من ضحايا العنف الجنسي في مقاطعتي كيفو ومقاطعة أورينتال، تركزت غالبا في المناطق الشديدة الخطورة مثل إقليم فيزي الواقع في كيفو الجنوبية، وإقليم واليكالي الواقع في كيفو الشمالية، وإقليم إيرومو بمنطقة إيتوري الواقعة في المقاطعة الشرقية. ونُسبت معظم حالات العنف الجنسي إلى رجال يرتدون الزي العسكري، وشمل عدد متزايد منها أعمال اغتصاب لقُصّر.

٥٠ - وخُصص، في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار، ما يزيد عن ٥ ملايين دولار، لدعم تنفيذ الاستراتيجية الشاملة لمكافحة العنف الجنسي، صُرف منها مبلغ

٢,٩ مليون دولار لصناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها. وعلاوة على ذلك تلقى ١ ٨٣٥ ضحية مساعدة طبية، وحصل ٥٦٤ على عون نفسي واجتماعي، واستفاد ٩٦٩ من برامج إعادة الإدماج الاقتصادي. وفي ١٠ حزيران/يونيه، افتتح مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية مركزا ثانيا للمشورة القانونية في تشيكابا بكاساي الغربية، بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون في مجال التنمية الدولية. وقامت البعثة أيضا بتدريب ٢ ٠٠٠ فرد من أفراد القوات المسلحة في كيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية في مجال العنف الجنسي والعنف الجنساني.

الأطفال والنزاع المسلح

٥١ - قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بتوثيق عملية إطلاق سراح ٢٧١ طفلاً من القوات المسلحة وجماعات مسلحة، ومنهم ٩٦ طفلاً ينتمون إلى صفوف القوات التابعة للقوى الديمقراطية لتحرير رواندا. ولم يحرز أي تقدم بشأن اعتماد السلطات الكونغولية خطة عمل ترمي إلى وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، تمشياً مع قراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥). وفي ١٥ حزيران/يونيه، أصدر أحد القادة العسكريين في القوات المسلحة في مقاطعة أورينتال أوامر تحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم.

الدعم المقدم إلى الجيش والشرطة

٥٢ - واصلت البعثة استعراض خطط توزيعها بانتظام لتكفل تقديم الدعم اللوجستي لوحدات القوات المسلحة والشرطة المدنية الوطنية في امتثال لسياسة بذل العناية الواجبة لحقوق الإنسان المتعلقة بدعم الأمم المتحدة لقوات أمن غير تابعة لها. وفي ٣٠ آب/أغسطس، استأنفت البعثة دعمها لإحدى كتائب الجيش في منطقة أويلي العليا، بمقاطعة أورينتال، إثر سحب قائد يُدعى أنه تورط في انتهاكات لحقوق الإنسان. وعندما عين فيما بعد الضابط نفسه قائدا لكتيبة تابعة لوحدة أخرى، عُلق أيضاً الدعم المقدم من البعثة إلى تلك الكتيبة ريثما تتخذ السلطات الكونغولية إجراءات بهذا الشأن. وإضافة إلى ذلك، شرعت البعثة في اتخاذ إجراءات ضد كتيبة أخرى من كتائب الجيش في منطقة أويلي العليا بمقاطعة أورينتال إثر ادعاءات متكررة بارتكاب الوحدة انتهاكات لحقوق الإنسان.

الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية

٥٣ - واصلت البعثة تقديم الدعم إلى وزارة التعدين لتحسين عملية التنقيب عن المعادن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنسيق الجهود الوطنية المتواكبة مع المبادرات الإقليمية

والدولية الرامية إلى كبح الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وأُنشئت وكالات تجارية في إيسانغا وروبايا في كيفو الشمالية وفي موغوغو في كيفو الجنوبية، وأخذت تنتظر نشر المعدات الأساسية والشرطة الإدارية وموظفي التعدين الذين دربتهم البعثة. كما اتُخذت الخطوات اللازمة للشروع في إصلاح الطرق الرئيسية المؤدية إلى ومن الوكالات التجارية لتيسير إمكانية الوصول وتحسين الحالة الأمنية. ولقد أدى الحكم المتعلق بالمعادن المؤججة للنزاع الوارد في قانون النائبين دود وفرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك، الذي اعتمد وأصبح قانوناً في الولايات المتحدة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠، إلى تخفيض التجارة في بعض مناطق التعدين.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/ونزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٥٤ - تباطأت وتيرة التقدم في نزع سلاح الفئات المسلحة الأجنبية، ولا سيما القوات التابعة للقوى الديمقراطية لتحرير رواندا وقوات جبهة التحالف الديمقراطي، وتسريحها وإعادتها إلى الوطن، ويعود ذلك لأسباب منها انخفاض الضغط العسكري نتيجة عملية إعادة تشكيل القوات المسلحة. فقد شارك ما مجموعه ٤٣٩ عنصراً من عناصر القوات التابعة للقوى الديمقراطية لتحرير رواندا في برنامج البعثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، ومنهم ٢٤١ روانديا و ١٩٨ كونغوليا. ولم يستسلم للبعثة سوى سبعة عناصر من قوات جبهة التحالف الديمقراطي وعنصران من عناصر جيش الرب للمقاومة، مع أن البعثة سجلت زيادة في عناصر القوات التابعة لقوى التحرير الوطنية البوروندية الراغبة في المشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن. ومع ذلك، لم تسو قضية ترحيل مقاتلين سابقين بوروندين بسبب استمرار رفض الحكومة البوروندية القبول بعودتهم عند الانتهاء الرسمي لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما بدأت البعثة تنفيذ مبادرة جديدة للتوعية هدفها تشجيع المستسلمين من عناصر القوات التابعة للقوى الديمقراطية لتحرير رواندا.

٥٥ - وعلى الرغم من أن الحكومة واصلت تعليقها للبرنامج الشامل لنزع سلاح ٠٠٠ ٤ مقاتل كونغولي متبقي وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فقد أذنت في ١٠ حزيران/يونيه بعملية إعادة إدماج ٧٥٠ مقاتلاً سابقاً سرحتهم القوات المسلحة في المجتمع المدني. وشارك في برنامج إعادة الإدماج منذ ذلك الحين أكثر من ٤٣٠ مقاتلا سابقا تم تسريحهم.

الدعم المقدم لإصلاح القطاع الأمني

٥٦ - واصلت البعثة العمل مع السلطات الكونغولية وضع بيانات مفصلة بشأن القدرات الحالية للجهاز القضائي الكونغولي والمؤسسات الإصلاحية الكونغولية وإيجاد خيارات لوضع بيانات مفصلة مماثلة فيما يتعلق بالشرطة الوطنية.

القوات المسلحة

٥٧ - ظلت حالة الجيش الوطني مصدر قلق بسبب عدم كفاية الموارد والتدريب وعدم اكتمال عملية إدماج الجماعات المسلحة. وما فتئت خطة إصلاح الجيش التي قدمت إلى الشركاء الدوليين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، والتي تعد خطة لا ترتبط بالعملية الجارية لإعادة تشكيل الجيش، دون تنفيذ في معظمها. وفي ١٣ حزيران/يونيه، اعتمد البرلمان القانون الأساسي بشأن تنظيم القوات المسلحة وأدائها. وقد أصدر الرئيس هذا القانون في ١١ آب/أغسطس.

الشرطة

٥٨ - في ٨ حزيران/يونيه، اعتمدت الجمعية الوطنية مشروع القانون المتعلق بالنظام الأساسي للشرطة الوطنية. واعتمد البرلمان، في ١٣ حزيران/يونيه، القانون الأساسي بشأن الشرطة الوطنية الكونغولية وصدر في ١١ آب/أغسطس. واستمرت البعثة في تقديم الدعم إلى الأمانة التنفيذية للجنة التوجيهية المعنية بإصلاح الشرطة ودعمت إنشاء الهيئة التنفيذية لإصلاح الشرطة الوطنية التي يجري إنشاؤها على مستوى المفوض العام. وظل الإحصاء الذي تجريه الشرطة يسجل أعداداً من الأفراد تفوق تقديرات الشرطة الوطنية.

٥٩ - وفي الفترة من ٢٠ حزيران/يونيه إلى ٢٤ تموز/يوليه، أوفد ١٦٠ ضابطاً من ضباط الشرطة الوطنية، بمساندة من البعثة إلى مقاطعة إكواتور، في دعم للبداية المرتقبة لعودة اللاجئين الكونغوليين من جمهورية الكونغو. وفي الفترة بين ٢٧ تموز/يوليه و ١٧ آب/أغسطس، نفذت البعثة عملية تدريب أساسي على مساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة شارك فيها ٧٨٥ فرداً من أفراد الشرطة الوطنية، بينهم ٧٥ ضابطة، وذلك في مقاطعات الكونغو السفلى وكاساي الغربية وأورينتال وكيفو الجنوبية.

سيادة القانون والسجون

٦٠ - ما زالت حالة نظامي القضاء والسجون في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل مصدراً للقلق، ولا سيما فيما يتعلق باستقلال الجهاز القضائي وارتفاع عدد المحتجزين قبل

المحاكمة ورداءة ظروف الاحتجاز التي تؤدي إلى حدوث وفيات وحالات هروب متكررة. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، هاجم أشخاص يشتبه بأنهم مقاتلون من الماي ماي سجن كاسابا في كاتانغا وحرروا ٧٤٧ نزيلاً، بمن فيهم زعيم الماي ماي السابق جيديون كيونغو موتانغا. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، هرب ١٢٣ نزيلاً من سجن تسيكابا المركزي في كاساي الغربية.

٦١ - وأُنشئت خلايا لدعم المحاكمات في بونيا وبوكافو وغوما، وستبدأ العمل بمجرد التوقيع على مذكرة تفاهم بين البعثة ووزارة الدفاع. كما أُنشئت محاكم مدنية في فيزي ووالونغو وشابوندا وأخذت تنتظر إيفاد القضاة وموظفي الدعم. وما زال إقرار وزير العدل وحقوق الإنسان لمشروع برنامج الأمم المتحدة المتعدد السنوات لدعم العدالة رهن الانتظار.

٦٢ - ودعمت البعثة تدريب ٥٤٣ من أفراد الشرطة القضائية المدنية على تقنيات التحقيق في بوكافو وغوما وماتادي. كما دعمت جهود معهد الدفاع للدراسات القانونية الدولية الرامية إلى إرهاف وعي ما يزيد عن ٤٠٠ فرد من أفراد القوات المسلحة بقواعد السلوك. وإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة توجيه سلطات السجون وإسداء المشورة لها بشأن إدارة السجون وممارساتها. وفي هذا الصدد، نظمت أربع دورات تدريبية مخصصة للسجون شارك فيها ٩٢ موظفاً من موظفي السجون، كان منهم ستة نساء، في كل من غوما وكيندو وكيسانغاني ولوبومباشي.

عملية التقييم المشتركة

٦٣ - واصلت الأمم المتحدة والحكومة تقييم الحالة على الأرض والتقدم الذي أحرز نحو تنفيذ الأهداف المحددة في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٩٩١ (٢٠٠١)، وهي (أ) اكتمال العمليات العسكرية التي تشن ضد جماعات مسلحة في إقليمي كيفو ومقاطعة أورينتال؛ (ب) وتحسن قدرة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على توفير الحماية للسكان من خلال تشكيل قوات أمن مهنية؛ (ج) وتعزيز سلطة الدولة عن طريق نشر أجهزة الإدارة المدنية الكونغولية في المناطق المحررة من الجماعات المسلحة. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تموز/يوليه، اضطلع وفد مشترك، اشترك في قيادته ممثلي الخاص والمستشار الكونغولي الخاص لرئيس الدولة في القضايا الأمنية، بزيارة إقليمي كيفو الشمالي وكيفو الجنوبي، بالإضافة إلى دونغو ودورو وبونيا في مقاطعة أورينتال. وفي الفترة من ٢٨ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر، عقدت دورة عمل في غوما بمشاركة أفرقة تقييم إقليمية مشتركة ورئاسة فريق التقييم المشترك على المستوى الوطني. وأثمرت جلسة العمل معلومات ذات صلة بتلك الأماكن التي لم يقم الوفد المشترك بزيارتها، وموجزاً عن النتائج

والاتجاهات في المناطق التي تمت زيارتها. وواصلت عملية التقييم المشتركة المساهمة في تعزيز الحوار والتعاون بين الأمم المتحدة والحكومة.

٦٤ - وأبرزت النتائج المشتركة أن انخفاض العمليات العسكرية التي تنفذها القوات المسلحة يعزى إلى مواصلة إعادة تشكيلها الذي أدى إلى استئناف أنشطة الجماعات المسلحة، ولا سيما القوات التابعة للقوى الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعات من الماي ماي أكبر عددا. وعاودت الجماعات المسلحة احتلال المواقع التي خلت بانسحاب القوات المسلحة منها. وقد أسفر ذلك عن ازدياد التهديدات التي يتعرض لها السكان المدنيون في بعض المناطق. وتمثلت التجاوزات ضد المدنيين في السلب واللصوصية وفرض إتاوات والاغتصاب والخطف لطلب فدية واستمرار حالات تشرد السكان بل وفي بعض الحالات ازديادها في مقاطعتي كيفو.

٦٥ - ودلت النتائج المشتركة أيضاً على أن أنشطة الجماعات المسلحة الكونغولية أخذت تتحول إلى أعمال لصوصية وأنشطة إجرامية تشمل أنشطة تتعلق بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وقد شكل ما تقوم به الجماعات المسلحة عنوةً من جمع للمال من أنشطة التعدين الحرفي، ولا سيما في المناطق المعزولة، ممارسة أخرى شائعة.

نشر البعثة

٦٦ - وفقاً لما أشرت إليه في رسالتي المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/589)، أصبح النقص الذي تعاني منه البعثة في الهليكوبترات العسكرية مسألة حرجة. فلم يعد لدى البعثة حالياً سوى ١٤ هليكوبتر عسكرية، تتكون من ١٠ متعددة الأغراض و ٤ للمراقبة، وتواجه البعثة نقصاً مقداره ٦ هليكوبترات عسكرية متعددة الأغراض و ٦ هجومية و ٣ للمراقبة. وإنني لأدين بالامتنان للبلد المساهم بقوات الذي أمد البعثة بدعم كبير بتزويدها بهليكوبتر لمدة ستة أشهر، ولكن تجدر الإشارة إلى أن آخر أربع هليكوبترات هجومية توقفت عن تنفيذ العمليات في ٤ تموز/يوليه وأعيدت إلى مصدرها في نهاية شهر آب/أغسطس تاركةً القوة بدون أي هليكوبترات هجومية. ونتيجة لذلك، لم يعد بوسع البعثة تنفيذ جوانب حاسمة الأهمية من المهام ذات الأولوية المسندة إليها، بما فيها المهام المتصلة بحماية المدنيين وتقديم الدعم إلى الانتخابات ووضع حد لوجود جماعات مسلحة، ولا سيما في إقليمي كيفو. وما برحت الأمانة العامة للأمم المتحدة تسعى بجدية إلى إقامة اتصالات مع البلدان المساهمة بقوات لتوفير هليكوبترات عسكرية. وقد تعهدت جنوب أفريقيا بتزويد البعثة بهليكوبتر عسكرية أخرى متعددة الأغراض، وكان من المتوقع أن يبدأ استخدامها في تشرين الأول/أكتوبر.

٦٧ - وفيما يتعلق بالانتخابات، ففي حين تناط بالسلطات الكونغولية المسؤولية الرئيسية عن ضمان تهيئة ظروف آمنة قبل عمليات الاقتراع وخلالها، فقد اضطلعت البعثة بعملية تخطيط للطوارئ ووضعت خطة أمنية متكاملة فيما يتصل بالانتخابات الرئاسية والتشريعية الوطنية. وكجزء من هذه المساعي، شرعت البعثة في إعادة نقل موجودات مختارة من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المقاطعات الغربية، بما فيها العاصمة كينشاسا. وفي ١ آب/أغسطس، نُقلت بصورة منفصلة وحدة الشرطة المشكلة التي وصلت مؤخراً إلى بوكافو بمقاطعة كيفو الجنوبية لتحل محل وحدة نقلت إلى بونيا في مقاطعة إيتوري.

ملاحظات

٦٨ - تؤكد التطورات الأخيرة التحديات المستمرة والفرص الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا المنعطف الهام. فقد اتخذ البرلمان الكونغولي والسلطات المعنية بالانتخابات والأحزاب السياسية خطوات في الوقت المناسب تحضيرا للانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية الوطنية المقرر إجراؤها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وإن كانت هناك تحديات لوجستية هامة ما زالت قائمة. غير أن الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تدهورت وما زالت أعمال عنف خطيرة ترتكب ضد المدنيين. وساهم انسحاب القوات المسلحة من عدد من المناطق، في إطار العملية الجارية لإعادة تشكيل تلك القوات، في تخفيف الضغط عن الجماعات المسلحة التي احتل بعضها من جديد المناطق التي تم إخلاؤها. وما زال إدراج الجماعات الكونغولية المسلحة بشكل غير كامل في القوات المسلحة ينطوي على تحديات هامة. ولا بد من تجديد الالتزام بالتصدي للتحديات التي ما زالت تعيق الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار دائم وإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف المبينة في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٩٩١ (٢٠١١)، بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الوطنية.

٦٩ - وإنني أرحب بالتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للانتخابات. والبعثة ملتزمة بمواصلة تقديم الدعم للسلطات الكونغولية المعنية بالانتخابات في جهودها الرامية إلى ضمان عملية انتخابية آمنة تتسم بالشفافية والمصداقية. وتعد الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية الوطنية خطوة أولى بالغة الأهمية في الدورة الانتخابية، تليها الانتخابات على مستوى المقاطعات في عام ٢٠١٢، والمجتمعات المحلية في عام ٢٠١٣.

٧٠ - ومما يبعث على التفاؤل الجهود التي تبذلها اللجنة الانتخابية لبدء مشاورات هادفة مع الجهات الرئيسية المعنية بالانتخابات، بما في ذلك الأحزاب السياسية من الائتلاف الحاكم والمعارضة إلى المجتمع المدني. وأحث اللجنة والأحزاب السياسية على مواصلة هذا الحوار في المنتديات المناسبة، بما في ذلك منتدى الأحزاب السياسية، والعمل معا بحسن نية على تجاوز

نقاط الخلاف. وستواصل البعثة استغلال مساعيها الحميدة لتيسير تعزيز الحوار المنتظم دعما للجنة.

٧١ - وما زالت التقارير التي تفيد بتعرض أعضاء المعارضة وأنصارها والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان للتحرش والعنف تشكل مصدرا للقلق. وإنني أحث السلطات الكونغولية وسائر الأطراف المعنية على اتخاذ إجراءات إضافية لوضع حد لهذه الأعمال وضمان احترام الحريات الأساسية، لا سيما حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي. وينبغي للسلطات الكونغولية أن تتخذ الخطوات اللازمة لحفظ الحيز السياسي والسماح لجميع المسجلين من مرشحين وأحزاب سياسية بالمشاركة بحرية وبطريقة سلمية في منافسة ديمقراطية.

٧٢ - وإنني أرحب بتوقيع معظم الأحزاب السياسية على مدونة السلوك الموجهة إلى الأحزاب السياسية والمرشحين، وأشجع الأحزاب غير الموقعة على المدونة على إقرارها دون تأخير.

٧٣ - ومع تقدم العملية الانتخابية نحو فترة الحملات الانتخابية، أشجع جميع الأحزاب على المشاركة في تبادل وجهات النظر بشكل بناء يتسم بالاحترام المتبادل، على النحو المبين في مدونة السلوك. وأرحب بتعيين أعضاء المجلس الأعلى لوسائط الإعلام السمعية البصرية والاتصالات، وينبغي أن يقترن بجهود لضمان إنشاء المجلس وتشغيله على نحو فعال قبل بداية الحملة.

٧٤ - ومن الأمور التي تثير قلقا متزايدا التأخر في شراء وتوزيع المواد الانتخابية، حيث أن ذلك يشكل تحديا هاما أمام إجراء عمليات الاقتراع في الوقت المحدد لها. وإنني أحث اللجنة على تكثيف جهودها لكي تصل المواد الانتخابية المشتراة من الخارج إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الوقت المناسب. وسيتعين أيضا أن تتخذ اللجنة التدابير اللازمة لضمان نشر المواد الانتخابية بعد ذلك في مراكز الاقتراع التي يزيد عددها عن ٠٠٠ ٦٢ مركزا. وستواصل البعثة عملها بشكل وثيق مع اللجنة لمساعدتها على توزيع المواد الانتخابية وفقا للترتيبات اللوجستية المتفق عليها مع اللجنة.

٧٥ - وسيشكل حضور مراقبي الانتخابات الدوليين والوطنيين عنصرا هاما لشفافية العملية الانتخابية. ومن الأهمية بمكان أن تكفل اللجنة اعتماد مراقبي الانتخابات الوطنيين والدوليين في الوقت المحدد، وأن يقدم الشركاء دعما لهذه العملية بوسائل منها نشر مراقبين تابعين لهم في الوقت المناسب ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان رصد مراكز الاقتراع والتجميع. ويُشجَّع الأحزاب السياسية والمرشحون المستقلون أيضا على إرسال ممثليهم إلى مراكز الاقتراع.

٧٦ - وتناط بالسلطات الكونغولية المسؤولية عن ضمان سلامة جميع المرشحين للانتخابات وحرية تنقلهم وتوفير ظروف آمنة لإجراء عمليات الاقتراع. ولقد اتخذت البعثة الترتيبات الأمنية والترتيبات الخاصة بحالات الطوارئ لحماية موظفي الأمم المتحدة وموجوداتها وللقيام، وفقا لولايتها، بمنع أو احتواء أي أعمال عنف تهدد المدنيين خلال فترة الانتخابات. وتوشك البعثة على الانتهاء من تدريب ست من وحدات الشرطة الوطنية على تأمين الانتخابات أثبت بعضها بالفعل مهارات محسنة في مجال السيطرة على الجماهير. وإنني لأتوجه بالشكر إلى المانحين الذين دعموا تدريب وتجهيز وحدات الشرطة الوطنية للانتخابات وأحث سائر المانحين على توفير ما تبقى من المعدات اللازمة على جناح السرعة.

٧٧ - ويساورني بالغ القلق إزاء استمرار أعمال العنف ضد المدنيين، بما فيها أعمال العنف الجنسي، ومحدودية قدرة البعثة على منع هذه الاعتداءات والتصدي لها. والواقع أن النقص في القدرة التشغيلية للبعثة نتيجة للانخفاض الكبير في عدد الطائرات الهليكوبتر العسكرية بعد إعادة ما تبقى لديها من هليكوبترات هجومية إلى البلدان التي وفرتها والانخفاض الكبير في عدد الهليكوبترات المتعددة الأغراض، أصبح حادا. ولم يعد بإمكان البعثة تنفيذ أجزاء بالغة الأهمية من المهام ذات الأولوية المسندة إليها فيما يتصل بحماية المدنيين والتصدي لوجود الجماعات المسلحة ودعم الانتخابات. وأكرر بشدة مناشدتي للدول الأعضاء التي أبدت استعدادا لتزويد البعثة بالهليكوبترات المتعددة الأغراض والهليكوبترات الهجومية، أن تؤكد تعهداتها. وأحث أيضا بشدة الدول الأعضاء الأخرى على المساهمة بطائرات هليكوبتر عسكرية لتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها في هذا المنعطف الحرج.

٧٨ - ولقد تضاءل زخم العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة ضد الجماعات المسلحة في منطقة كيفو، في حين أن عملية إدماج الجماعات المسلحة في القوات المسلحة التي اضطلع بها مؤخرا ما زالت غير مستقرة حتى أنها تلوح فيها علامات الانهيار. ومن ثم أحث جميع الأطراف على تجديد التزامها بعملية الإدماج. ويمكن أن تكون إعادة تشكيل القوات المسلحة خطوة إيجابية في هذا الصدد وينبغي ربطها بجهود أوسع نطاقا تقودها السلطات الكونغولية لإصلاح الجيش. وفي الوقت نفسه، يجب التصدي بسرعة لعواقب عملية إعادة التشكيل التي نشأت عنها ثغرات أمنية في جميع أنحاء مقاطعة كيفو. ومن المهم كفالة مزيد من التماسك في صفوف أفراد الجيش الذين أعيد نشرهم في مقاطعة كيفو ودفع أجور أفضل وأكثر انتظاما لهم، وتدريبهم بالشكل المناسب وتزويدهم بالمعدات الملائمة.

٧٩ - وفيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة، أرحب باتخاذ الاتحاد الأفريقي مبادرة تعاون إقليمي تهدف إلى حماية المدنيين من تهديد جيش الرب للمقاومة، وصولا في نهاية المطاف إلى تعطيل قدرة الجماعات المسلحة على إرهاب المدنيين في أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. والأمم المتحدة مستعدة لدعم هذا المجهود.

ويتناول أيضا تقريري الشامل المنفصل إلى مجلس الأمن موضوع المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة.

٨٠ - وأحرز مزيد من التقدم فيما يتعلق بمحاكمة عناصر الجماعات المسلحة والقوات المسلحة بتهمة ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وأشجع السلطات الكونغولية على ضمان محاسبة مرتكبي أعمال العنف الجنسي وسائر الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. والواقع أن ضمان المحاسبة على هذه الجرائم أمر يتسم بأهمية بالغة بالنسبة للتصدي للإفلات من العقاب وردع ارتكاب أي انتهاكات جديدة لحقوق الإنسان. ومن شأن الخلايا الجديدة التي أنشأتها البعثة لدعم المحاكمات أن توفر دعما إضافيا لهذه الجهود.

٨١ - وعلى الصعيد الإقليمي، أرحب بتعميق التقارب بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي بشأن المسائل الأمنية والاقتصادية في إطار الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، واستمرار الحوار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى التصدي لوجود جيش الرب للمقاومة وجبهة التحالف الديمقراطي المتحالفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشجع أيضا، حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا أيضا على إحراز مزيد من التقدم في التحقيق في المزاعم القائلة بوقوع أعمال عنف جنسي في خضم عمليات الطرد المستمرة لأعداد كبيرة من المواطنين الكونغوليين من أنغولا، واتخاذ إجراءات عملية لمنع وقوع تلك الجرائم، بدعم من ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع.

٨٢ - وعلى الرغم من التحديات القائمة في المقاطعات الشرقية، يتواصل إحراز تقدم في تنفيذ الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار بما يدعم برنامج الحكومة لتحقيق الاستقرار في المناطق الخارجة من التراع. وتشكل المكاتب المشتركة بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، المقرر إنشاؤها على صعيد المقاطعات لدعم تنفيذ برنامج توطيد السلام للمقاطعات الغربية ومقاطعة كاتانغا، خطوة طيبة نحو تعزيز برمجة بناء السلام دعما للمبادرات الحكومية. وأشجع المانحين على توفير التمويل لهذه المبادرات. وتقوم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري أيضا بوضع الصيغة النهائية لإطار خاص بجمهورية الكونغو الديمقراطية سأورد عناصره في تقريري المقبل.

٨٣ - وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لجميع الموظفين في البعثة من مدنيين وعسكريين وأفراد شرطة الذين يدعمون الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بقيادة ممثلي الخاص روجر ميس. وأعرب عن تقديري المستمر للبلدان المساهمة بالقوات العسكرية ووحدات الشرطة في البعثة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للتآزر بين فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة والدعم الذي تقدمه البلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية المتعددة الأطراف.